

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2025-243470

الصادر في الدعوى رقم: CF-243470-2024

في الدعوى المقامة

من / المتهم
النيابة العامة
المستأنفة
المستأنف ضدها

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الأربعاء الموافق 2025/04/09م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير المالية رقم (106-99-1446) بتاريخ 1446/01/17هـ بحضور كل من:

الأستاذ / ...
الأستاذ / ...
الدكتور / ...
رئيساً
عضواً
عضواً

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم من / ...، هوية وطنية رقم (...). بصفتها صاحبة المؤسسة المستأنفة، للاعتراض على القرار الابتدائي رقم (CSR-2022-2822) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، القاضي منطوقه بما يأتي:

"1- إدانة المدعى عليها / ...، سجل تجاري رقم (...).، لمالكها / ...، سعودية الجنسية، هوية وطنية رقم (...).، حضورياً التهريب الجمركي.

2- إلزامها بغرامة جمركية تعادل قيمة المضبوطات مبلغاً مقداره (4,153,500) أربعة ملايين ومائة وثلاثة وخمسون ألفاً وخمسمائة ريال.

3- مصادرة المضبوطات محل الدعوى."

وفي يوم الأربعاء بتاريخ 1446/10/11هـ، الموافق 2025/04/09م، وفي تمام الساعة (01:57) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (1) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدم من ... على القرار رقم (CSR-2022-2822) وتاريخ 2022/03/02م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2025-243470

الصادر في الدعوى رقم: CF-243470-2024

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/41) بتاريخ 1423/11/03هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/4/08هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

حيث أنه من الثابت أن المستأنفة تقدمت بطلب الاستئناف بتاريخ 2024\10\06م، واستلمت القرار الابتدائي بتاريخ 2023\10\23م، فإن طلب الاستئناف لم يتم تقديمه خلال المدة النظامية المحددة بثلاثين يومًا من اليوم التالي لتاريخ استلام القرار، استناداً إلى المادة (163/ج) من نظام الجمارك الموحد، الأمر الذي يكون معه طلب الاستئناف غير مستوفٍ للشروط الشكلية لتقديمه بعد فوات المدة النظامية المقررة لإجرائه، وعليه خلصت اللجنة الاستئنافية بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

عدم قبول الاستئناف شكلاً.

ويعدُّ هذا القرار نهائياً؛ وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ.

وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،،،

عضو
الدكتور/ ...

عضو
الأستاذ/ ...

رئيس اللجنة

الأستاذ/ ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعة إلكترونياً.